

مكافحة الغش

في علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية

ديسمبر/كانون الأول 2022

الإدارة العامة لعلاقات الجوار والمفاوضات الموسعة

إن الاتحاد الأوروبي هو إجمالاً أكبر مانح للتعاون الإنمائي في العالم. الإدارة العامة لعلاقات الجوار والمفاوضات الموسعة (DG NEAR) تدعم الإصلاح والتعزيز الديمقراطي وتقوي الازدهار والاستقرار والأمن في كافة أنحاء أوروبا. نحن نعمل عن قرب مع شركائنا والمستفيدين من أجل مكافحة الغش والفساد. فسواء كنت مواطن مسؤول في الاتحاد الأوروبي، أو منسق أو مستفيد من مشروع، فإن الإبلاغ عن الغش في أموال الاتحاد الأوروبي وممارسته مسؤولية تقع على عاتقك ووسيلة لتحقيق أهدافنا المشتركة. فإن أي تحويل للأموال عن الغرض الممنوحة له قد يضر بأهداف نشاطنا ويؤذي المواطنين المعنيين. فإذا كنت تقوم بإدارة أو استلام أموال من الاتحاد الأوروبي، فيجب أن تتأكد أنك تلتبي بالكامل الالتزامات التعاقدية المتعلقة بمكافحة الغش. إن إساءة التصرف المالي من شأنها أن تؤثر سلباً على التنافس العادل والشفاف، وعلى مصالح المشروع المالية وفي النهاية على النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة أو المنطقة برمتها.

ما هو الغش ؟

الغش هو خداع أو سهو عن عمد من أجل تحقيق منفعة خاصة أو إلحاق الضرر بمصالح طرف آخر. من أمثلة الغش:

- تقديم كشوف حالة غير صحيحة أو ناقصة أو مستندات تقود لمنح عقود أو أموال عن خطأ
- مثلاً، تزييف الفواتير، جداول زمنية ناقصة أو غائبة، تزييف عقود العمل، تزييف شهادات منشأ الاتحاد الأوروبي، تزييف السيرة الذاتية.
- عدم الإفشاء عن المعلومات المطلوبة
- مثلاً، عدم الاحتفاظ أو عدم الإدلاء بالمستندات الخاصة باختيار المتعاقدين أو العطاءات للهيئة المتعاقدة.
- الحصول على المعلومات السرية أو التواطؤ بين مقدمي العطاءات أو بينهم وبين الهيئة المتعاقدة بغية التأثير على إجراءات العطاء.
- تعارض المصالح في المشتريات أو التوريدات أو التعاقد من الباطن بغية رفع الأسعار
- ازدواجية التمويل
- مثلاً، تعدد المانحين الذين يدعمون نشاط واحد، أتعاب الخبراء عن نفس اليوم/الساعات المدفوعة من عدة مشاريع.

تعارض المصالح

يحدث تعارض في المصلحة عندما تختل ممارسة الشخص (المضطلع بالميزانية أو تنفيذ المشروع) غير المنحازة والموضوعية لمهامه لأسباب تتعلق بالعائلة أو الحياة العاطفية أو لأسباب سياسية أو تعاطف قومي أو مصلحة اقتصادية أو أية مصلحة خاصة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن أمثلة ذلك، توظيف فرد من العائلة كخبير رئيسي في سياق تنفيذ المشروع. وقد يظهر تعارض المصلحة حتى وإن لم يكن الشخص هو المستفيد الحقيقي من الوضع، حيث يكفي أن الأوضاع تخل بممارسة مهامه بشكل موضوعي وغير منحاز.

وفي الحياة العملية، ولكي نتفادى هذا التعارض، ينبغي على الشخص (الرجل أو المرأة) أن يتعد عن التورط، التأثير أو الضغوط التي قد تؤثر سلباً على موضوعيته وعدم تحيزه (أو على إدراكه/إدراكها لعدم التحيز والموضوعية) في أداء مهامه. وينتج ذلك بشكل خاص من الصداقات أو العداوات، من العلاقات الأسرية، والانتماءات للأحزاب أو الجمعيات أو المعتقدات الدينية. وقد تشمل المصلحة المباشرة وغير المباشرة أيضاً الهدايا والاستضافة، المصالح غير الاقتصادية، أو تنتج عن التورط في المنظمات غير الحكومية أو السياسية (حتى وإن كان بدون مقابل مادي)، تنافس واجبات الولاء بين الجهة التي يدين لها الشخص بواجب ما وشخص أو جهة أخرى يدين لها الشخص بواجب ما.



الفساد

هو أي استغلال للسلطة من موظف حكومي لتحقيق فائدة خاصة أو شخصية. ويتم الفساد بعدة أشكال، مثل الرشوة، والإتجار بالنفوذ، واستغلال الوظيفة، وقد يستتر وراء المحسوبية وتعارض المصلحة أو وراء الباب الدوار بين القطاعين العام والخاص. ويشكل الفساد تهديداً للأمن حيث أنه يسهل الجريمة والإرهاب. ويعمل بمثابة مقاومة تعوق النمو الاقتصادي، من خلال خلق جو عمل غير آمن، وتبطيء الإجراءات وفرض مصروفات إضافية.

التواطؤ

هو خلق مؤامرة متناسقة وسرية بين عدة أفراد أو جهات من أجل سلب ميزانية الاتحاد الأوروبي بالاحتيال. مثلاً، محاولة التأثير على المناقصة أو إظهار المحاباة لشركة معينة للحصول على عقد ما. ويشمل ذلك أيضاً تعارض المصلحة.



مؤشرات الغش

مؤشرات الغش هي إشارات إنذار حول احتمالات الغش أو المخالفات الأخرى. ومن المهم أن تلم بها حتى تقدر على التعرف عليها في وقت مبكر جداً. وبشكل خاص عندما يوجد أكثر من مؤشر، ينبغي على الفرد أن يتوخى الحرص أكثر من أي وقت عادي وأن يبلغ بها جهة التعاقد المختصة.



من أمثلة مؤشرات الغش:



- الشكاوى (من جهات مختلفة)
- التضارب بين المستندات الرسمية (فيما يتعلق بالأرقام، والتواريخ، والأسماء، إلخ...)
- مقدم العطاء غير معروف في مجال النشاط المزمع أو لا يملك موقع الكتروني
- وجود أخطاء شبيهة في مسندات العطاء المقدمة من أكثر من مشارك
- إرساء عدة عطاءات لنفس الجهة
- «تدوير» واضح لمقدمي العطاءات الفائزين
- تقسيم جملة العطاء على عدة عقود صغيرة
- رفض عطاءات صالحة (بدون أسباب وجيهة)
- إجراء المناقصة سريع للغاية أو بطيء
- وجود بعض الخبراء في عدة مشاريع يتم تنفيذها في وقت واحد
- تعذر العثور على الجدول الزمني أو تم تغييره
- تعديلات في شروط العقد، وقيمتها و فرق المشروع (ذات صلة أيضاً بما يعرف بـ«العرض الزائف»)
- تأخير غير عادي في التنفيذ أو طلبات متكررة بالتمديد
- جودة رديئة، أداء ضعيف، وعدد شكاوى مرتفع في تنفيذ المشروع
- سداد نقدي
- وجود عدة فواتير بأرقام متسلسلة مختلفة أو عدة فواتير بنفس المبلغ، ونفس الرقم ونفس التاريخ، إلخ
- عدم العثور على مقدم الخدمة في أي من القوائم، أو على الانترنت، غوغل ومحركات البحث الأخرى أو كشركة خارجية
- المتعاقد من الباطن ضمن الشركات التي خسرت المناقصة

كيف تبلغ عن ادعاءات الغش ؟

علاوة على ذلك، أن أي شخص مادي أو طبيعي، في أي مكان في العالم، يستطيع الإبلاغ عن الادعاءات المتعلقة بالغش في ميزانية الاتحاد الأوروبي مباشرة للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش (OLAF)، وهو كيان الاتحاد الأوروبي الذي يتولى التحقيق في المسائل المتعلقة بالغش، والفساد والمخالفات الأخرى التي تطال مصالح الاتحاد الأوروبي المادية ذات الصلة بالمصرفيات إجمالاً. يمكنك الإبلاغ بأي لغة من لغات الاتحاد الأوروبي الرسمية (أنقر هنا أو بإرسال رسالة بالبريد إلى:

OLAF – European Commission
– 1049 Brussels Belgium).

وأخيراً، يمكنك استشارة قسم تنسيق مكافحة الغش (AFCOS)، الذي يوجد في دول ما قبل الانضمام، بينما يوجد قسم مماثل في الدول الأخرى. كما يمكنك أيضاً أن تتعرف هنا على السلطات التي وقعت اتفاقيات تعاون إدارية مع مكتب OLAF في الدول الشريكة أو المنظمات الدولية.

ماذا يحدث بعد ذلك ؟ متى يحدث الغش ويتم التأكد من وقوعه

يعتبر الغش قد وقع عندما يصدر قرارا نهائيا (قضائي أو إداري) من هيئة مختصة (مثلا، OLAF أو EPPO، مكتب المدعي العام الأوروبي)، بما يؤسس وجود السلوك العمدي.

في هذه الحالات، يجوز للاتحاد الأوروبي أن يعلق أو يوقف العقود، والمشاريع والسداد، ويدخل إجراءات تصحيح مالية ويسترد ما تم دفعه من أموال.

إضافة لما سبق، قد يتم اتخاذ إجراءات إدارية ضد الشخص أو الجهة المسؤولة. وتشمل هذه الإجراءات التعرف المبكر على الأفراد أو الجهات التي تشكل خطراً على مصالح الاتحاد الأوروبي المالية، وإقضاء الأفراد أو الجهات من المشاركة في إجراءات الإرساء، وفرض عقوبات مالية ونشر المعلومات ذات الصلة بهذا الإقضاء والعقوبات المالية على موقع المفوضية على الانترنت. لمزيد من التفاصيل، برجاء الاطلاع على **نظام التعرف المبكر والإقضاء (EDES)**.

موارد إضافية

- **الدليل العملي (PRAG)**، الذي يمد بالدعم العملي في إعداد وتنفيذ المشتريات والتوريدات ومنح العقود الخاصة بالعمل الخارجي.
- **توجيهات تفادي وإدارة تضارب المصالح في إطار اللوائح المالية**، التي تنشر تفسيرا موحدا وتطبيقا موحدا لقواعد تفادي تضارب المصالح.
- **الرفيق**، الذي يمد بالتوجيهات والتعليمات لدعم فريق الاتحاد الأوروبي حال تنفيذ عقود المشتريات والتوريدات في سياق الأعمال الخارجية.
- **مركز موارد ومعرفة مكافحة الغش في أموال الاتحاد الأوروبي**.
- **الغش في التوريدات العامة - مجموعة من العلامات الحمراء وأفضل الممارسات**